

ملاحقة اليوتيوبر و صنّاع المحتوى: حملة قمع لإسكات الجميع تحت مزاعم "الحفاظ على الأخلاق"



الجمعة 22 أغسطس 2025 12:30 م

شهدت مصر خلال الأسابيع الأخيرة موجة غير مسبقة من الملاحقات الأمنية تستهدف في آن واحد مركبات التوك وصنّاع المحتوى على مواقع التواصل الاجتماعي، في خطوات يرى نشطاء حقوقيون أنها تهدف إلى تشديد القبضة الأمنية على المجتمع وقمع أي مساحات للتعبير الشعبي، سواء في الشارع أو على الإنترنت

"التوك توك" .. وسيلة رزق تتحوّل إلى جريمة

الحملات الأمنية ضد سائقي التوك وتوكطالت آلاف المركبات في عدد من المحافظات، أبرزها القاهرة والجيزة والشرقية، تحت مبرّر "إزالة المظاهر العشوائية". لكن أحمد حسن، عضو رابطة سائقي التوك توك بالجيزة، قال في تصريح: "الدولة لم توقّر أي بدائل لأصحاب التوك توك، واللي يحصل عقاب جماعي للفقراء كل يوم بنشوف عربيات بتتشال وغرامات بالمئات، كأنهم عايزين يقطعوا عيشنا". الناشطة الحقوقية منى عزت اعتبرت أنّ هذه الحملات ليست مجرد ضبط مرور، بل جزء من سياسة طبقية واضحة، وقالت: "ما نراه الآن ليس تنظيفًا للشارع، بل طردًا منه للفقراء التوك توك هو وسيلة النقل الأساسية في المناطق الشعبية، ومصادرتة بهذا الشكل يعني تجويع آلاف الأسر".

صنّاع المحتوى من منصة الترفيه إلى قفص الاتهام

في موازاة هذه الإجراءات، تتسع دائرة الاعتقالات بحق صنّاع المحتوى على منصات مثل "تيك توك" و"يوتيوب".

الاتهامات المعتادة تدور حول "خدش الحياء" و"الإخلال بالقيم الأسرية"، وهي تهم وصفتها الناشطة القانونية إيمان عبدالمجيد بأنها "نصوص مطاطة تُستخدم لإسكات أي صوت لا يرضي السلطة". وأضافت عبدالمجيد: "القانون أصبح أداة رقابة لا أداة حماية ما يجري الآن يخلق رقابة ذاتية خائفة، ويُفرغ الإنترنت من أي مضمون نقدي أو حتى ساخر". أما أحمد فؤاد، الباحث في حرية الإعلام، فقال: "الخطاب الأخلاقي الذي تستخدمه الدولة لتبرير هذه الحملات هو واجهة لسيطرة سياسية الدولة تريد إعادة تشكيل المجتمع بالقوة وفق نموذج واحد من الطاعة".

قضية محمد وليد مأساة تختصر المشهد

قضية محمد وليد، الشاب المعاق الذي حُبس احتياطياً 45 يوماً بتهمة "قيادة جماعة إرهابية"، أثارت موجة غضبين النشطاء. أمس قررت محكمة الجنايات استمرار حبس الطفل محمد وليد، ٤٥ يوماً علي ذمة تحقيقات القضية رقم ٢٨٠٦ لسنة ٢٠٢٤ أمن دولة، بتهمة تولي قيادة بجماعة إرهابية وتمويل الإرهاب بوست سابق فيه حالة محمد الصحية :

<https://t.co/FW5kDHjuAc> pic.twitter.com/D6yGzfkXHu

Nabeh Elganadi (@ElganadiNabeh) August 19, 2025 —

أحمد صبحي، محامٍ متطوع في قضايا الحريات، علّق على الأمر قائلاً: "ما حدث مع محمد وليد يوضح أن الحبس الاحتياطي تحوّل من إجراء استثنائي إلى عقوبة جاهزة من غير المعقول أن يُتهم شاب قصير القامة ومعاق جسديًا بقيادة تنظيم إرهابي هذه مأساة قانونية وأخلاقية".

الأخلاق كسلاح سياسي

النشطاء يحذرون من أن توظيف خطاب الأخلاق في مواجهة المحتوى الرقمي يشكّل خطرًا على الحريات العامة. سلمى عبدالقادر، ناشطة في مجال حقوق المرأة، قالت: "منذ سنوات والدولة تستخدم تهمة خدش الحياء كوسيلة لإخضاع النساء وصنّاع المحتوى بدلاً من النقاش المجتمعي، نرى القبضة الأمنية هي الحل الوحيد". فما يجري اليوم ليس تنظيفًا مروريًا ولا حماية للقيم، بل هندسة اجتماعية قسرية، تضرب في عمق الحق في العمل وحرية التعبير بين مصادرة التوك توك وتجريم الضحك على الإنترنت، يبدو أن السلطة اختارت الطريق الأسهل: إخضاع المواطن، وإسكاته أينما كان.

https://tajrep54.blogspot.com/2025/08/blog-post_37.html